# تسرب بيانات 100 مليون أمريكي: اختراق يكشف معلومات حساسة عبر الإنترنت

الأربعاء 2 أكتوبر 2024 09:03 م

كشفت صحيفة "ديلي ميل" البريطانية عن خرق أمني هائل أدى إلى تسريب معلومات خاصة لأكثر من 100 مليون مواطن أمريكي، ما يعني أن بيانات نحو ثلث سكان الولايات المتحدة أصبحت في أيدي قراصنة الإنترنت.

الحادثة أثارت قلقًا واسعًا حول الأمان السيبراني ومدى الحماية التي توفرها الشركات المتخصصة في حفظ البيانات الشخصية.

تفاصيل الاختراق
وفقًا لتقرير الصحيفة، فإن شركة "إم سي داتا" المتخصصة في جمع البيانات الشخصية وخدمات فحص الخلفية كانت مصدر هذا الخرق. تركت الشركة نحو 2.2 تيرابايت من المعلومات الحساسة متاحة على الإنترنت دون أي حماية أو كلمة مرور، مما سمح للقراصنة بالوصول بسهولة إلى هذه البيانات.

هذه المعلومات شملت بيانات شخصية لملايين الأمريكيين، وامتدت لتشمل أسماءً، عناوين بريد إلكتروني، كلمات مرور مشفرة، وسجلات مالية وقانونية.

وأشار التقرير إلى أن الباحثين في مجال الأمن السيبراني هم من اكتشفوا هذا الخرق الكبير، وحذروا من تداعياته الخطيرة على الأمان الشخصي للمواطنين.

ويأتي هذا التسريب في ظل سلسلة من الحوادث المماثلة التي شهدتها الولايات المتحدة مؤخرًا، بما في ذلك تسريبات كبرى مثل تسريب "RockYou2024" في يوليو، الذي كشف عن 10 مليارات كلمة مرور، بالإضافة إلى خروقات لأرقام الضمان الاجتماعي الأمريكية.

حجم التسريب وتأثيره
وفقًا لمؤسسة "سايبر نيوز"، المتخصصة في الأخبار والتحقيقات المتعلقة بالأمن السيبراني ومقرها في فيلنيوس، ليتوانيا، فإن الخرق أتاح الوصول إلى أكثر من 106 ملايين سجل، تحتوي على معلومات شخصية لمواطنين أمريكيين. من بين تلك السجلات، كان هناك نحو مليوني مستخدم مشترك في خدمات شركة "إم سي داتا"، حيث تعرضت بياناتهم للتسريب، بما في ذلك معلومات تتعلق بفحوصات الخلفية الخاصة بهم.

وأضافت بولينا أوكونيت، المتحدثة باسم "سايبر نيوز"، أن هذا التسريب يثير مخاوف جدية حول الخصوصية والسلامة، خاصة أن المعلومات التي تم الكشف عنها يمكن أن تُستخدم من قبل قراصنة الإنترنت لارتكاب جرائم مثل سرقة الهوية أو الاحتيال المالي. أشارت أوكونيت إلى أن المعلومات المسربة تتضمن بيانات حساسة للغاية، مثل سجلات الملكية والسجلات القانونية، التي يمكن أن تستغلها الجهات الخبيثة لتحقيق مكاسب غير مشروعة.

الأخطاء البشرية ودورها في الاختراق
من جانبهم، أشار الباحثون في "سايبر نيوز" إلى أن هذا الخرق يعود على الأرجح إلى خطأ بشري، حيث لم يتم اتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيانات على الإنترنت. وبالرغم من الجهود التي تبذلها الشركات لحماية بيانات عملائها، إلا أن الأخطاء البشرية تظل عاملًا رئيسيًا في حدوث مثل هذه الاختراقات.

وأوضح الباحث أراس نزاروفاس أن صناعة فحص الخلفية كانت دائمًا عرضة لمثل هذه المشاكل، حيث يستغل مجرمو الإنترنت هذه الخدمات لجمع البيانات عن ضحاياهم. وأكد نزاروفاس أن القراصنة يجدون في مثل هذه التسريبات فرصة ذهبية لاستغلال البيانات المسروقة في عمليات الابتزاز والاحتيال، مستفيدين من السهولة المتزايدة للوصول إلى المعلومات الحساسة.

استخدام البيانات المسربة
من المعروف أن خدمات فحص الخلفية تقدم معلومات دقيقة وشاملة عن الأفراد، بما في ذلك التاريخ الجنائي، وسجلات الملكية، والبيانات المالية، ما يجعل هذه المعلومات ذات قيمة عالية لدى القراصنة. في حالة هذا التسريب، أصبحت تلك البيانات متاحة للعامة بشكل غير مشروع، مما يعزز احتمالية إساءة استخدامها من قبل الجهات الخبيثة.

وتابع نزاروفاس في تصريحه قائلاً: "هذا التسريب يعتبر منجمًا ذهبياً لمجرمي الإنترنت، حيث يمكنهم الآن الحصول على بيانات مفصلة عن الأشخاص دون الحاجة إلى القيام بمحاولات اختراق معقدة. المعلومات المتاحة تسهل عليهم ارتكاب جرائم مثل سرقة الهوية أو الاحتيال المالي، ما يجعل الوضع أكثر خطورة بالنسبة للمواطنين الأمريكيين".

تداعيات التسريب
في ظل استمرار تسريب البيانات الشخصية على نطاق واسع، يزداد الضغط على الشركات لتحسين أنظمة الأمان الخاصة بها واتخاذ تدابير إضافية لضمان عدم تعرض بيانات العملاء للاختراق. تتزايد الدعوات لتحسين نظم التشفير والتأكد من أن كافة البيانات الحساسة محمية بشكل كامل من أي تهديدات محتملة.

بالإضافة إلى ذلك، دعا العديد من خبراء الأمن السيبراني إلى فرض غرامات صارمة على الشركات التي تفشل في حماية بيانات عملائها، مطالبين بتدخل حكومي أوسع لضمان تطبيق معايير أمان صارمة. ومع تزايد عدد الهجمات الإلكترونية، تتزايد أيضًا المخاوف من أن هذه التسريبات قد تصبح أكثر شيوعًا في المستقبل إذا لم يتم اتخاذ إجراءات جذرية.

**ختامًا:**

في عالم يعتمد بشكل متزايد على الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات، أصبحت قضية حماية البيانات الشخصية أكثر أهمية من أي وقت مضى. حادثة تسريب البيانات من شركة "إم سي داتا" تُعد مثالًا آخر على المخاطر التي يواجهها الأفراد بسبب فشل الشركات في تأمين معلوماتهم.

ومع استمرار هذه الحوادث، يجب على الشركات اتخاذ تدابير وقائية صارمة لحماية بيانات المستخدمين، كما يتعين على الحكومات العمل على تشديد الرقابة وتحميل المسؤولين عن هذه الخروقات تبعات أفعالهم.